المملكة العربية السعودية
هيئة السوق المالية

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority

دليل المصطلحات الاستثمارية



مقدمة :

يعد فهم معاني ودلائل المصطلحات الاستثمارية المتداولة في الأسواق المالية أداة هامة للمستثمر يجدر به الإلمام بها لتساعده في تكوين صورة أكثر وضوحاً عن مكونات وأدوات وتقارير الأسواق المالية .

وفي هذا الدليل سيجد المستثمر شرحاً وتفسيراً لأكثر المصطلحات الاستثمارية تداولاً وشيوعاً .

مصطلحات تتعلق بسوق الأوراق المالية

١. هيئة السوق المالية :

هي الجهة المعنية بتنظيم ومراقبة السوق المالية السعودية وذلك منذ تاريخ ٢ / ٦ / ١٤٢٤ هـ الموافق ٣١ / ٧ / ٢٠٠٣ م بموجب « نظام السوق المالية « الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ، الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م. والذي بموجبه تشرف الهيئة على تنظيم ومراقبة السوق المالية من خلال إصدار اللوائح والقواعد الهادفة إلى حماية المستثمرين وضمان العدالة والكفاءة في السوق.



٢. مجلس هيئة السوق المالية :

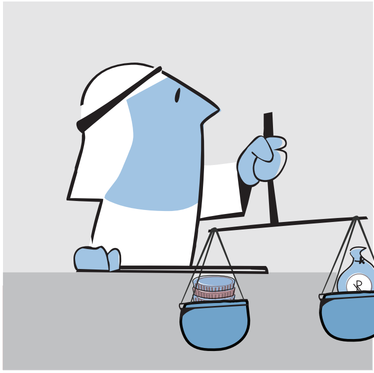
يتألف من خمسة أعضاء متفرغين من أصحاب الخبرة والاختصاص، ويتم تعيينهم بناء على أمر ملكي، وهو يتألف من رئيس ونائب رئيس وثلاثة أعضاء، وأهم وظائفه هي وضع اللوائح الداخلية للهيئة، وكيفية تعيين الموظفين والمستشاريين والمدققين، وأي خبراء آخرين من أجل القيام بالمهام والوظائف المناطة بها.

٣. شركة السوق المالية السعودية (تداول) :

هي شركة مساهمة سعودية تسمى «شركة السوق المالية السعودية (تداول) والتي تم تأسيسها وفقاً لنظام وأحكام نظام السوق المالية ونظام الشركات. ويتكون مجلس إدارة السوق المالية السعودية (تداول) من تسعة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء ، وتشمل عضوية المجلس ممثل عن وزارة المالية، وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، وممثل عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وأربعة ممثلين عن شركات الوساطة المرخصة وممثلين إثنين عن الشركات المساهمة المدرجة ، وتشمل أغراض الشركة توفير وتهيئة وإدارة آليات تداول الأوراق المالية والقيام بأعمال التسوية والمقاصة للأوراق المالية وإيداعها وتسجيل ملكيتها ونشر المعلومات المتعلقة بها. ولها مزاولة أي نشاط آخر ذي علاقة بأي من ذلك وفقا لنظام السوق المالية وبما يحقق أهدافها الواردة فيه.

٤. لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية :

هي لجنة منشأة من قِبل هيئة السوق المالية، تتكون من مستشارين قانونيين متخصصين يعينهم مجلس هيئة السوق المالية لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.



وتختص لجنة الفصل في المنازعات بالنظر في المنازعات التي تقع في نطاق أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح الهيئة والسوق وقواعدهما وتعليماتهما في الحق العام والحق الخاص.

٥. التداول :

يقصد به بيع أو شراء الأوراق المالية بعد إدراجها في السوق المالية.

٦. بورصة السلع :

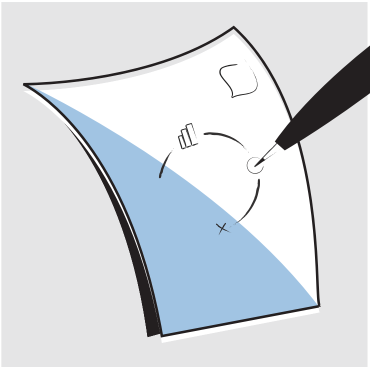
شأنها شأن بورصة الأوراق المالية تلتقي فيها قوى العرض والطلب وتحدد على أساسها الأسعار، إلا أنها تختلف عن بورصة الأوراق المالية من حيث أنه يجري التعامل في بورصة السلع على الأصول ذاتها (سلع) كالنفط والمعادن وغيرها.

٧. سوق النقد:

هي السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الأجل، ويتولى الجهاز المصرفي في الغالب القيام بهذه المعاملات، وأهم مؤسسات هذه السوق البنوك المركزية، والبنوك التجارية، وبيوت الصرافة.

٨ . السوق الأولية :

وتسمى كذلك بسوق الإصدارات الأولية، وهي السوق التي يتم فيها بيع الأوراق المالية المصدرة لأول مرة، ويقوم بالدور الرئيس فيها البنوك وشركات الاستثمار.



٩. التحليل الأساسي :

هو التحليل الذي يدرس ظروف المنشأة وظروف الصناعة التابعة لها من أجل تحديد القيمة العادلة للأوراق المالية. وتتحدد القيمة العادلة للأوراق المالية عند الأساسيين (أنصار التحليل الأساسي) وفقا للقيمة الحقيقية للورقة المالية، والتي تعتمد بدورها على

قدرة المشروع على تحقيق الأرباح وخاصة الأرباح المستقبلية.

١٠. التحليل الفني :

هو التحليل الذي يدرس السجل التاريخي لنمط حركة أسعار الأوراق المالية وأحجام تداولها بهدف تحديد اتجاه أسعار الأوراق المالية في المستقبل.

١١. متعهد الاكتتاب:

وسيط بين مُصدر الأوراق المالية وجمهور المستثمرين وغالباً مايكون شركة استثمارية مصرح لها تقوم بالحصول على رؤوس أموال من المستثمرين نيابة عن الشركات والحكومات التي تصدر أوراقاً مالية (أسهماً وسندات)، ويتعهد بشراء الأسهم التي لايتم بيعها للجمهور.

١٢. مدير الإكتتاب :

بنك أو شركة استثمارية مصرح لها تقوم بإدارة الإكتتاب للأوراق المالية المُصدرة بمقتضى إتفاق بينها وبين مُصدر الأوراق المالية.

١٣. وكيل الإكتتاب (موزع) :

بنك أو شركة استثمارية مصرح لها تقوم بمهمة توزيع الإكتتاب لعملائها بالإتفاق مع مدير الإكتتاب مقابل عمولة معينة.

١٤. تكلفة التداول (العمولة) :

هي التكلفة (العمولة) التي يتكبدها المتعاملون في السوق عند تنفيذ أوامر البيع والشراء.



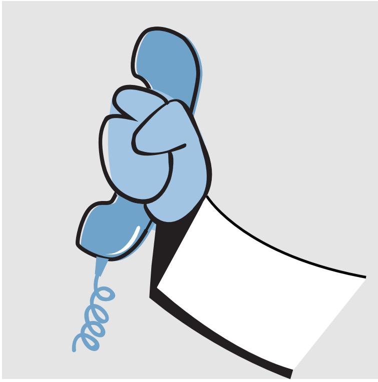
١٥. السوق المنظم (البورصة):

هي سوق منظّمة لتداول الأوراق المالية، وتقوم بالإشراف على التداول فيها هيئة تتولى التأكد من الإلتزام بلوائح البورصة ، وتعتبر بورصة نيويورك خير مثال للسوق المنظم حيث يتجمع كل المتداولون في مكان واحد لشراء وبيع الأوراق المالية، ويقوم بتنفيذ عمليات التداول عادة عضو في البورصة نيابة عن المستثمرين، وتقوم سلطات البورصة بوقف التداول في بعض الحالات من أجل إعادة التوازن إلى السوق.

١٦. السوق الغير منظم :

هي عمليات تداول تتم خارج البورصة من خلال شبكات الاتصال المتعددة، والتي تربط بين السماسرة والتجار

من جهة والمستثمرين من جهة أخرى. ولايملك السوق الغير منظم آلية لوقف الإرتفاع أو الإنخفاض الحاد في أسعار الأوراق المالية، او إعادة التوازن إلى السوق، فأكثر الأسواق الغير منظمة شهرة في العالم هو سوق نازداك.



١٧. السوق الحاضر (الفوري):

يقصد بالسوق الحاضر السوق التي يتم فيها تسليم وتسلم الأوراق المالية التي تمت عليها الصفقات أو تسوية المعاملة في ذات اليوم، أو خلال فترة قصيرة (أيام عمل تحددها الهيئة المشرفة على تداول الأوراق المالية.

١٨. سوق العقود المستقبلية :

هي سوق منظم تبرم فيه صفقات (عقود) على أصول أو أوراق مالية معينة تنفذ في المستقبل، وله آليات إشراف ونظم تداول تختلف عن أسواق الأوراق المالية الاخرى.

١٩. الإصدارات العامة الأولية :

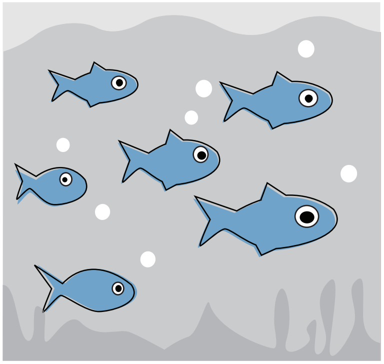
طرح أسهم الشركات للتداول العام (الإكتتاب) في السوق المالي لأول مرة، وهي بذلك تمثل انتقال ملكية الشركة من خاصة إلى عامة.

٢٠. التعامل المباشر :

يعني التعامل في الأوراق المالية بيعا وشراء دون الاستعانة ببيوت الخبرة والوساطة المالية.

٢١. التعامل الغير مباشر :

يعتمد هذا الأسلوب في التعامل في الأوراق المالية على الاستعانة ببيوت الخبرة والوساطة المالية.



٢٢. عمق السوق :

يقصد به القدرة على بيع أو شراء كمية معينة من أصل ما دون التأثير على سعره في السوق.

٢٣. اتساع السوق :

يقصد بها السوق التي يرد إليها عدد كبير من أوامر الشراء والبيع بشكل يحقق الاستقرار لأسعار الأوراق المالية المتداولة فيه، ولا تتغير الأسعار فيها بصفة مستمرة بسبب وجود كثرة المعاملات فقط ولكن لأن عدد الأوامر فوق وتحت سعر السوق الحالي هي أيضاً كبيرة.

٢٤. صانع السوق :

هو تاجر الأوراق المالية أو المتخصص الذي لديه الاستعداد في أي وقت لشراء أو بيع الأوراق المالية، وهو بذلك يتقبل مخاطر الاحتفاظ بعدد معين من الأوراق المالية من أجل تسهيل التداول في تلك الأوراق. ويتنافس صناع السوق على الأوامر عن طريق عرض أسعار شراء وبيع لكمية محددة من ورقة مالية معينة.

٢٥. كفاءة السوق :

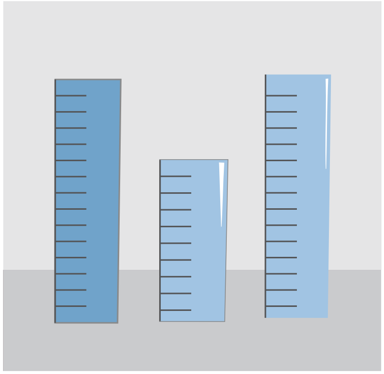
توصف السوق بأنها ذات كفاءة عندما تنعكس من خلالها كافة المعلومات وكافة القرارات الإدارية على الأوراق المالية إيجاباً و سلباً فترتفع أو تنخفض عند تلقي السوق لهذه المعلومات أو القرارات.

٢٦. الكفاءة التشغيلية للسوق :

يقصد بالكفاءة التشغيلية للسوق مدى تكاليف المعاملات في السوق، وتقاس عادة بمقدار التباين (فرق السعر) بين سعر البيع وسعر الشراء، والعلاقة بين الكفاءة التشغيلية وفرق السعر علاقة عكسية حيث تنخفض الكفاءة التشغيلية بارتفاع فرق السعر وترتفع بانخفاضه.

٢٧. الكفاءة الهيكلية للسوق:

يقصد بالكفاءة الهيكلية للسوق عدد المتعاملين في السوق، فإذا زاد عدد المتعاملين في السوق دون أن يكون بوسع أحدهم أو مجموعة منهم التأثير على الأسعار في السوق كان ذلك دليلا على وجود سوق تسوده المنافسة وزادت درجة الكفاءة الهيكلية.



٢٨. الكفاءة التسعيرية للسوق :

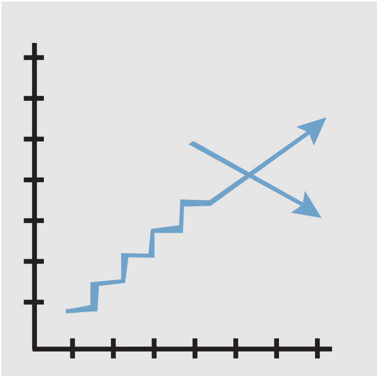
يقصد بالكفاءة التسعيرية للسوق قدرة السوق على التسعير الصحيح للورقة المالية. وكلما زادت سرعة ودقة السوق المالي في تسعير الأوراق المالية كلما زادت كفاءته التسعيرية. وتنقسم الأسواق حسب كفاءتها التسعيرية إلى ثلاث مستويات هي: أسواق ضعيفة الكفاءة، وأسواق متوسطة الكفاءة، وأسواق عالية الكفاءة.

٢٩. الأسواق ضعيفة الكفاءة :

في الأسواق ضعيفة الكفاءة تعكس أسعار الأوراق المالية السائدة في لحظة معينة معرفة المتداولين بالأسعار الماضية للورقة المالية وحجم تداولها.

٣٠. الأسواق متوسطة الكفاءة :

في الأسواق متوسطة الكفاءة تعكس أسعار الأوراق المالية السائدة في لحظة معينة معرفة المتداولين بكافة المعلومات المعلنة عن الشركات محل التداول مثل الأرباح المحققة والأرباح الموزعة أو المقرر توزيعها وغيرها من البيانات المنشورة في القوائم المالية التي تؤثر على حركة أسعار الأوراق المالية.



٣١. الأسواق عالية الكفاءة :

في الأسواق عالية الكفاءة لا تعكس أسعار الأوراق المالية السائدة في لحظة معينة فقط المعلومات المنشورة وإنما كل ما يمكن أن يكون معلوما عن الشركة بما فيها المعلومات الداخلية للشركة. وتوصف السوق بأنها عالية الكفاءة إذا كانت القيمة السوقية لأي ورقة مالية تعكس قيمتها الحقيقية، بمعنى أن السوق تسعر الأوراق المالية بما ينبغي أن تكون عليه.

٣٢. سوق صاعد :

اتجاه تصاعدي عام لأسعار الأسهم يحدث عادة لفترة زمنية معينة لمدة شهور أو سنوات أحياناً، وينتج السوق المنتعش من ارتفاع حجم التداول.

٣٣. مستوى المقاومة والدعم :

يمثل مستوى المقاومة لسعر ورقة مالية الحد الأعلى لمدى تداول الورقة المالية الذي تتسبب فيه قوة ضغط البيع في انخفاض السعر. على سبيل المثال، إذا كان سهم شركة ما يتداول بين ٨٨ ريال كحد أدنى و ٩٨ ريال كحد أعلى فإن ٨٨ ريال يمثل مستوى الدعم للورقة المالية و٩٨ ريال يمثل مستوى المقاومة للورقة المالية. وعندما يخترق سعر الورقة المالية مستوى المقاومة فإن خبراء التحليل الفني في الاسواق المالية يرون بأن الورقة المالية سوف تصل إلي أسعار عالية جديدة.

٣٤. تباين السعر (فرق السعر) :

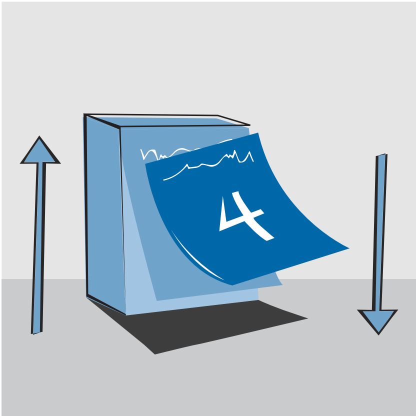
الفرق بين سعر الطلب وسعر العرض للورقة المالية في وقت محدد.

٣٥. المراجحة Arbitrage :

يقصد بالمراجحة شراء ورقة مالية من سوق ما وبيعها في سوق آخر، بهدف الاستفادة من فرق السعر بين السوقين بقصد تحقيق أرباح من دون التعرض للمخاطر، ويتم إبرام هذه الصفقات عادة بين سوق العقود المستقبلية والسوق الحاضرة.

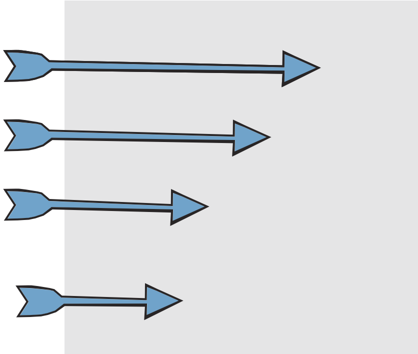
٣٦. متوسط السعر :

هو متوسط سعرالورقة المالية خلال فترة معينة، وعادة يحسب بجمع سعر الورقة المالية في بداية الفترة ونهاية الفترة وقسمته على ٢.



٣٧. أدنى سعر :

أدنى سعر سجل للورقة المالية خلال فترة معينة .



٣٨. أعلى سعر :

أعلى سعر سجل للورقة المالية خلال فترة معينة.

٣٩. سعر الإغلاق السابق :

سعر آخر صفقة تداول تمت على الورقة المالية خلال آخر يوم من الفترة السابقة.

٤٠. سعر الإغلاق الحالي :

سعر آخر صفقة تداول تمت على الورقة المالية خلال آخر يوم عمل

٤١. سعر السهم العادل :

هو السعر الذي يعكس كل الاساسيات الإقتصادية والمالية الحالية والمستقبلية للشركة، ويتم تحديده عن طريق افتراضات وتوقعات حول أداء الشركة المعنية في المستقبل.

٤٢. تقييم السهم بأعلى من قيمته (Overvaluation) :

يعد سعر السهم مبالغاً فيه إذا تعدى سعره القيمة العادلة. ومن ضمن المعايير التي تسخدم لقياس درجة المبالغة في تقييم السهم النظر إلى نسبة سعر السهم إلى العائد (P / E)، فحينما تكون هذه النسبة للسهم أعلى بشكل واضح من متوسطها لكامل السوق أو للأسواق الأخرى أو للقطاع الذي تعمل فيه الشركة يكون السهم مبالغاً في قيمته.

٤٣. تقييم السهم بأقل من قيمته (Undervaluation) :

يُقيم السهم بأقل من قيمته عندما يتم تداوله بسعر أقل من قيمته الحقيقية التي تقترحها أسس التقييم المعياريه مثل أرباح الشركة الجيدة أو سمعتها. و قد يحدث هذا أحياناً عندما ينصرف المتداولون لسبب أو لمجموعة من الأسباب عن الإقبال على سهم الشركة.

٤٤. المستثمرون المخاطرون :

يركز المستثمرون المخاطرون على الاستثمارات ذات المخاطر العالية على أمل تحقيق عوائد عالية في المقابل، ويمكن أن يؤدي هذا الاستثمار إلى خسارة جزء أو كل رأس ماله. وغالباً ما تشمل هذه الشريحة مستثمرين في مقتبل العمر أمامهم سنين طويلة لاستثمار مدخراتهم وتعويضها في حالة الخسارة أو الحاجة لأموالهم في الإنفاق.

٤٥. المستثمرون المحافظون :

يعرف المستثمر المحافظ على أنه مستثمر يتجنب المخاطر إلا إذا زادت عوائد الاستثمار بدرجة كبيرة تعوضه عن زيادة بسيطة في المخاطر، ويسعى المستثمر المحافظ إلى حماية رأسماله.

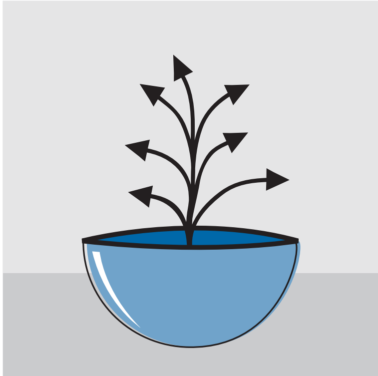
مصطلحات تتعلق بالأوراق المالية المتداولة

٤٦. الورقة المالية :

تعتبر الأوراق المالية خاصة الأسهم والسندات والتي تصدرها منشآت الأعمال هي المنتج الرئيسي المتداول في أسواق رأس المال. وتمثل الورقة المالية صك يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء محدد مسبقاً من العائد (في حالة السندات والأسهم الممتازة) أو المشاركة في العائد الكلي المتحقق للشركة في حالة الأسهم العادية.

٤٧. السهم العادي :

هو ورقة مالية تمثل حصة في رأس مال شركة مساهمة. ويمنح المستثمر العديد من الحقوق من أهمها: حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية، واستلام توزيعات الأرباح في حالة توزيعها، كما يمنحه حق التصويت والاولوية في الاكتتاب في اسهمها.



٤٨. السهم الممتاز :

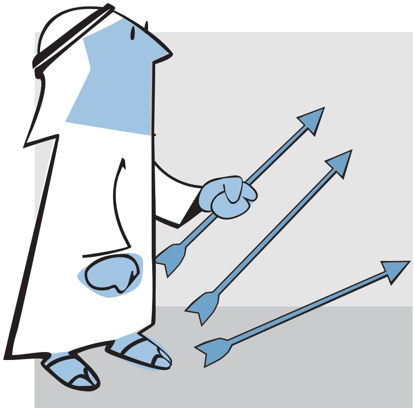
هو عبارة عن فئة من الأسهم التي تعطي لحاملها مجموعة من الحقوق لا يتمتع بها حامل السهم العادي ومنها أسبقية حملة الأسهم الممتازة في الحصول على نسبة محددة سلفا من أرباح الشركة والأولوية على الأسهم العادية في الحصول على حقوقهم عند تصفية الشركة.

٤٩. السهم الدفاعي Defensive Stock :

هو السهم الذي لا يتوقع أن ينخفض عائده في فترات الكساد، بل قد يحقق عائداً يفوق معدل السوق، ويمثل عادة اسهم شركة لايرتبط أعمالها بالحالة العادية للاقتصاد أو بتذبذب دورة الأعمال الناتجة عن تلك الحالة ولذلك ينظر إليها على أنها أسهم ذات مخاطر أقل .

٥٠. أسهم الخزينة Treasury Stocks :

أسهم تقوم الشركة المصدرة لها بإعادة شرائها من خلال السوق ضمن ضوابط معينة، ويمكن للشركة الاحتفاظ بهذه الأسهم أو إعادة إصدارها أوإلغاؤها. والجدير بالذكر أن هذه الأسهم لاتعتبر جزء من رأسمال الشركة ولا تستحق أرباحاً موزعة.



٥١. توزيعات سهمية (أسهم منحة) Stock Dividends :

أرباح توزعها الشركة على مساهميها على شكل أسهم بدلاً من توزيعها نقداً. وتعرف أيضاً بأسهم المنحة.

٥٢. أسهم نقدية :

أسهم يدفع المساهم ثمنها نقداً، مثال لهذه الأسهم أسهم الشركات وأسهم البنوك التجارية والتي تحدد القوانين في بعض البلدان بضرورة دفعها نقداً وليس عيناً.

٥٣. أسهم عينية :

أسهم يتم تحصيل قيمتها في شكل عيني، كالآلات والمباني والأراضي، ويتم في العادة تحديد طبيعة تلك

المساهمات وكيفية تقييمها وتحديد أسهم مقابلها وفق أحكام قانون الشركات المساهمة.

٥٤. أسهم (سند) لحامله Bearer Stocks:

أسهم غير مدون اسم المالك على وثيقة ملكيتها، وذلك كما هو الحال بالنسبة للأوراق النقدية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ولذلك يتوجب على المساهم الاحتفاظ بوثيقة الملكية في مكان أمين لأنها الإثبات الوحيد للملكية.

٥٥. أسهم الدخل Income Stocks:

أسهم عادية لشركات تميل إلى دفع معظم ارباحها الصافية كتوزيعات نقدية على مساهميها، ومثال ذلك شركات الخدمات.

٥٦. أسهم مضاربة Speculative Stocks:

أسهم شركات في العادة لها احتمالية تحقيق أرباح رأسمالية عالية وغير عادية. وينطوي الاستثمار في هذا النوع من الأسهم على مخاطر عالية.

٥٧. أسهم دورية Cyclical Stocks:

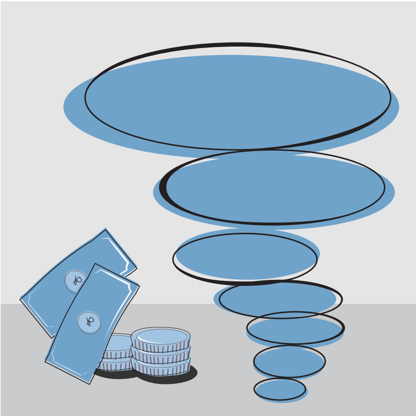
أسهم شركات تمثل مرآة للأداء الاقتصادي العام، إذ ترتفع إيراداتها وأرباحها وبالتالي أسعار أسهمها إذا كان الاقتصاد في حالة إزدهار، وعلى العكس تنخفض إيراداتها وأرباحها وبالتالي أسعار أسهمها إذا كان الاقتصاد في حالة تباطؤ أو ركود.

٥٨. الأسهم المدرجة:

وتتمثل في أسهم الشركة التي استوفت شروط الإدراج في السوق المالية التي يجب على جميع الشركات الالتزام بها كشرط أساسي ليتم إدراجها في السوق المالية.

٥٩. الأسهم الغير مدرجة:

هي الأسهم التي لم تتقدم الشركة المصدرة بطلب إدراجها في السوق المالية أو أنها لم تستوفي شروط الإدراج في السوق المالية.



٦٠. معامل بيتا:

مقياس يوضح المدى الذي يتغير فيه عائد / سعر أصل أو ورقة مالية مع التغير في عائدات / أسعار السوق ككل. ويستخدم كمقياس للمخاطر المنتظمة للورقة المالية أو الأصل.

٦١. إشعار تخصيص Allotment Notice/Letter:

خطاب يتم ارساله للمستثمر من قبل الشركة المصدرة، يبين فيه عدد الاسهم التي تم تخصيصها له.



٦٢. تاريخ فقد الارباح الموزعة Ex-Date :

مصطلح يقصد به أن المستثمر الذي يشتري الأسهم في هذا التاريخ ex_Date ليس له الحق في استلام الأرباح التي يتقرر توزيعها على مساهمي الشركة عن الفترة المالية المنتهية، فهو تاريخ يتداول السهم بعده بدون أرباح Ex_Date .

٦٣. تصحيح سعري Price Correction

مصطلح يصف التراجع المستمر في المدى القصير في سوق الأوراق المالية، والذي يأتي بعد مرحلة من الارتفاع الكبير في أسعار الأسهم في السوق .

٦٤. التعويم Flotation :

عملية طرح أسهم الشركة للبيع في سوق الأوراق المالية، وتسمى أيضاً اصداراً جديداً New Issue.

٦٥. التنويع Diversification :

تنويع الأصول المالية على عدة أنواع من الاستثمارات، وعلى أكثر من ورقة مالية كالأسهم والسندات، وذلك لتقليل المخاطر إلى أقل درجة ممكنة.

٦٦. السند :

شهادة دين يتم بموجبها الدفع لحاملها (الدائن) من قبل الجهة المصدرة لها (المدين أو المقترض)، بحيث يستحق حامل السند (الدائن) مقدارا معينا من الفائدة محدد سلفا (٪ من قيمة السند) لفترة زمنية معينة محددة يتم بعد انقضائها (موعد الاستحقاق) سداد الدين.

٦٧. السندات القابلة للتحويل :

سندات دين تصدرها الشركات مع أحقية استبدالها بعدد من الأسهم العادية في نفس الشركة المصدرة بنسبة تبادل محددة سلفاً.

٦٨. السند الأبدي :

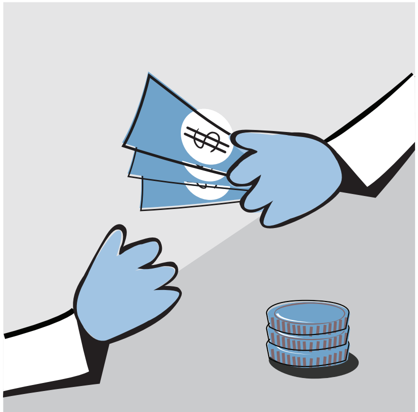
هو السند الذي يدر عائداً محدداً إلى الأبد وليس له تاريخ استحقاق، وعادة ما تكون هذه السندات في صورة أسهم ممتازة.

٦٩. نسبة التحويل :

عدد الأسهم العادية التي يمكن الحصول عليها بتحويل السند القابل للتحويل أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

٧٠. سندات قابلة للاستدعاء :

هي سندات تعطي الحق لمصدر السند لاستدعاء جزء أو كل السندات المصدرة قبل تاريخ الاستحقاق.



٧١. سعر الاستدعاء :

هو السعر الواجب دفعه لحامل السند عند استرداد الورقة المالية قبل تاريخ الاستحقاق، وهذا السعر عادة يكون مساوياً للقيمة الاسمية مضافاً إليها علاوة استدعاء.

٧٢. القيمة الاسمية للورقة المالية :

تتمثل في القيمة المدونة على الورقة المالية عند إصدارها سواء كانت أسهم عادية أو أسهم ممتازة أو سندات، ولا تعني القيمة الاسمية للورقة المالية القيمة التي يدفعها المكتتبين عند طرح الورقة المالية للاكتتاب، فقد يتم إصدار الورقة المالية بسعر إضافي (علاوة إصدار) أو بسعر مخصوم في بعض الحالات (بأقل من القيمة الاسمية).

٧٣. القيمة السوقية للورقة المالية :

هي عبارة عن السعر الذي يتم به تداول الورقة المالية في سوق الأوراق المالية في لحظة زمنية معينة.

٧٤. القيمة الدفترية للسهم العادي :

تتمثل في قيمة مجموع حقوق الملكية (حقوق المساهمين) التي لا تتضمن الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة.

٧٥. أرباح/خسائر رأسمالية :

هي الأرباح (الخسائر) الناتجة عن فروق أسعار بيع وشراء الأوراق المالية.

٧٦. توزيعات نقدية Cash Dividends :

أرباح توزعها الشركة على مساهميها على شكل مبالغ نقدية، ويمكن أن يتم التوزيع بشكل سنوي أو نصف سنوي أو ربع سنوي.

٧٧. نشرة الاكتتاب :

عبارة عن نشرة تتضمن كل المعلومات الخاصة بإصدار أوراق مالية جديدة لاستخدامها من جانب المستمرين في تقييم الورقة المالية المصدرة وما يتعلق بالمصدر وطريقة الاكتتاب...... إلخ.

٧٨. محفظة الأوراق المالية الكفؤة :

هي المحفظة التي تمد المستثمر بأكبر عائد متوقع في ظل مستوى معين للمخاطرة، أو أقل مستوى من المخاطرة لمستوى معين للعائد المتوقع.

٧٩. حق الامتياز في الاكتتاب الإضافي :

عند إصدار اكتتاب جديد، يعطى المساهمون المكتتبون الحق في شراء كل الأسهم الجديدة التي لم تباع في العرض المبدئي للإصدار وفقا لحصة كل منهم في الشركة.

٨٠. حق أولوية الاكتتاب :

تمنح هذه الميزة المساهمين الحاليين الحق في أولوية شراء الأسهم العادية الجديدة بناء على نسبة ملكيتهم الحالية في الأسهم القائمة.

٨١. تجزئة الأسهم :

هي عبارة عن عملية ينتج عنها زيادة عدد الأسهم المكونة لرأس مال الشركة دون أن يمثل ذلك زيادة في حقوق الملكية نظراً لانخفاض كل من القيمة الاسمية والقيمة السوقية للسهم بنسبة التجزئة المقررة. فإذا كانت القيمة الاسمية للسهم ٥٠ ريال والقيمة السوقية للسهم ٥٠٠ ريال وعدد الأسهم المصدرة ١,٠٠٠,٠٠٠ سهم، وتقرر تجزئة أسهم شركة بنسبة ٥ إلى١ فإن الوضع بعد التجزئة يصبح على النحو التالي: القيمة الاسمية للسهم ١٠ ريال، والقيمة السوقية للسهم ١٠٠ ريال وعدد الأسهم ٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم.

٨٢. الصندوق الاستثماري :

قناة أو أداة استثمار مشترك تهدف إلى استثمار الأموال نيابة عن المستثمرين وإتاحة الفرصة لهم في المشاركة في أرباح الصندوق الذي يديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة. ويمكن ان يكون الصندوق الاستثماري مفتوحاً أو مغلقاً، وتشمل أنواع صناديق الاستثمار الرئيسة صناديق الأسهم والسندات والبضائع وأسواق النقد.

٨٣. صندوق استثماري مفتوح :

صندوق استثماري تزيد وحداته وتنقص ويمكن للمستثمر استعادة استثماره متى ما أراد، وفقاً لسياسة الصندوق.

٨٤. صندوق استثماري مغلق :

يتم تبادل وحدات صناديق الاستثمار المغلقة في سوق الأوراق المالية مثل: الأسهم، ولا يمكن استعادة القيمة المستثمرة فيها إلا بوجود مشتر لهذه الوحدات، مما يعني أن عدد وحداتها الأساسية لاتزيد ولاتنقص.

٨٥. يوم السجل Record Date :

هو اليوم الذي يجب أن يكون المساهم فيه مالكاً لأسهم شركة ما لكي يكون مستحقاً لاستلام توزيعات الأرباح.

٨٦. التداول بناءاً على معلومات داخلية :

هو التداول بناءاً على معلوماتٍ داخليةٍ جوهرية لم يتم الإفصاح عنها للعامة مما يعتبر أمراً غير نظامي. ويدخل في المعلومات الداخلية التغيرات في الإدارة التنفيذية، أو في المركز المالي للشركة، أو في قرارات الاندماج والاستحواذ التي لم تعلن للعموم أو ماشابه ذلك. كما يلحق بالأشخاص المطلعين الأشخاص الذين لا يعملون بالشركة ولكن يمكنهم الوصول للمعلومات الجوهرية فيها وتداول أسهمها بشكل غير نظامي بناءاً على اطلاعهم على تلك المعلومات.

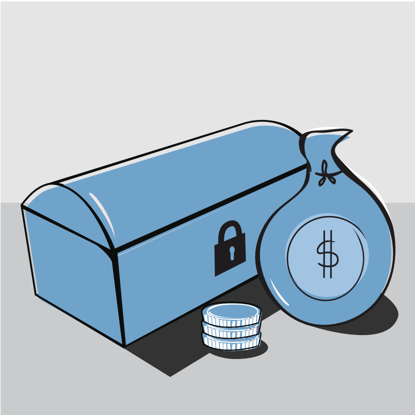
مصطلحات تتعلق بالقوائم المالية للشركات

٨٧. السنة المالية :

هي السنة المحاسبية للشركة، وتختلف فترة حساب السنة المالية بين الشركات، حيث تغطي السنة المالية لأغلب الشركات الفترة من أول يناير حتى ٣١ ديسمبر بينما تغطي السنة المالية لبعض الشركات الفترة من أول يونيو حتى ٣١ مايو.

٨٨. الإيرادات :

الإيرادات هي الأموال التي تحصل عليها الشركة مقابل تقديم منتج أو خدمة. وتختلف عن الأرباح في أن الأرباح تمثلُ المتبقيٍ من الإيرادات بعد خصم التكاليف والمصاريف. وتصف الشركات في المملكة التي تقدم خدمات كالكهرباء والاتصالات عند إصدارها لقوائمها المالية دخلها بالإيرادات، في حين تصف الشركات المصنعة لمنتجات محددة كالأغذية والملابس دخلها بالمبيعات.



٨٩. إجمالي هامش الأرباح :

يمثل إجمالي هامش الأرباح حاصل قسمة إجمالي قيمة المبيعات بعد خصم تكاليف المبيعات على إجمالي قيمة المبيعات، ويعبر عنها في شكل نسبة مئوية. على سبيل المثال، إذا كانت مبيعات إحدى الشركات تساوي ١٠٠ ألف ريال، وكانت تكاليف مبيعاتها تساوي ٧٥ ألف ريال،

فإن إجمالي هامش ربحها يساوي ٢٥٪ (١٠٠,٠٠ – ٧٥,٠٠٠) والناتج مقسوما على ١٠٠,٠٠٠.

٩٠. صافي الربح (صافي الدخل) :

يتمثل في صافي الربح أو صافي الدخل المتاح للملاك بعد تسديد كل الالتزامات المترتبة على الشركة في فترة زمنية محددة.

٩١. الأرباح المبقاة (المحتجزة) :

الأربــاح المبقاة هي الأربــاح التي تعيد الشركة استثمارها بدلاً من توزيعها كأرباح على حملة الأسهم. وتظهر الأرباح المبقاة في ميزانية الشركة العمومية تحت بند حقوق المساهمين، وقد يشار إليها أحياناً بالفائض المتبقي.

٩٢. هيكل رأس المال :

يمثل التمويل الدائم طويل الأجل للشركة والذي يتمثل في القروض طويلة الأجل والأسهم الممتازة وحقوق الملكية (تتكون حقوق الملكية من: رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة).

٩٣. رأس المال المرخص به :

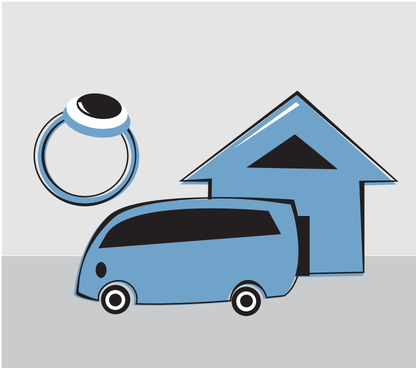
رأسمال الشركة المساهمة المعتمد والمسجل من قبل الجهات الرسمية.

٩٤. رأس المال المكتتب به :

الجزء من رأس المال المرخص به والذي تم الاكتتاب فيه من قبل المكتتبين.

٩٥. رأس المال المدفوع :

الجزء من رأس المال المكتتب به والذي تم دفعه من قبل المكتتبين.



٩٦. قائمة التدفقات النقدية :

قائمة توضح التدفقات النقدية (مقبوضات، مدفوعات، صافي النقدية) للشركة خلال فترة محددة.

٩٧. قـائـمـة الـمـركـز الـمـالـي (الـمـيـزانـيـة الـعـمـومـيـة):

تقدم قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) نظرة شاملة عن وضع الشركة المالي في تاريخ محدد. وتشتمل القائمة على الأصول (الموجودات)، والخصوم، وحقوق المساهمين (صافي الأصول)

٩٨. القيمة الدفترية للشركة :

القيمة الدفترية للشركة هي صافي قيمة أصول الشركة، أو إجمالي الأصول بعد خصم الخصوم. وتعتبر القيمة الدفترية للشركة أحد المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون لتقييم سهم الشركات.

٩٩. قائمة الدخل :

قائمة الدخل هي القائمة المالية التي تظهر صافي أرباح أو خسائر الشركة لفترة زمنية محددة، وغالباً ما تكون لربع سنة أو نصف سنة أو سنة كاملة.

١٠٠. القوائم المالية ربع السنوية :

تقسم السنة المالية إلى أربعة أرباع، كل منها مدته ثلاثة أشهر. وتُلزم الهيئات التنظيمية كافة الشركات المساهمة بإصدار تقارير مالية ربع سنوية تكشف فيها عن نتائجها المالية خلال ذلك الربع.

١٠١. الأصول (الموجودات) :

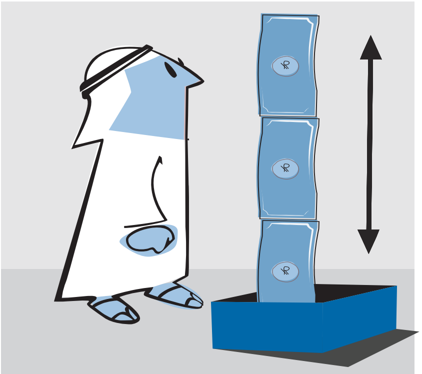
هي كل مايملكه الأفراد أو الشركات أو المؤسسات من أصول ذات قيمة قد تكون عينية مثل: النقدية والمعدات والمباني والآلات، أو غير عينية مثل: اسم الشهرة أو العلامة التجارية.

١٠٢. الأصول المتداولة :

الأصول المتداولة هي الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة قصيرة عادة ماتكون سنة أو أقل ويشمل النقدية والمخزون والمدينون والأوراق المالية التجارية وغيرها.

١٠٣. الأصول الثابتة :

الأصول الرأسمالية هي أصول طويلة الأجل ذات طبيعة إنتاجية غالباً لايتم تداولها بيعاً وشراء ضمن العمليات التجارية المعتادة للشركة. ومن أمثلتها الآلات و المباني والمعدات.



١٠٤. الخصوم (المطلوبات) :

الخصوم (المطلوبات) هي الالتزامات المستحقة على الشركة، وتشمل البنود التالية: الذمم الدائنة (الموردون)، والأجور والرواتب المستحقه، والتوزيعات المستحقة، والضرائب المستحقه، وأي ديونٍ أخرى قائمة.

١٠٥. الخصوم المتداولة :

يستخدم مصطلح الخصوم المتداولة في الاشارة للالتزامات المالية التي يتطلب الوفاء بها استخدام

الأصول المتداولة أو اللجوء إلى خصوم متداولة أخرى جديدة، وتبوب الالتزامات المنتظر سدادها خلال سنة مالية واحدة أو أقل تحت الخصوم المتداولة، ومن الامثلة الشائعة للخصوم المتداولة حسابات الدائنين (الموردين) وأوراق الدفع والقروض.

١.٠٦ الضمانات :

الأصول المستخدمة لضمان القروض.

١.٠٧ الإعسار المالي :

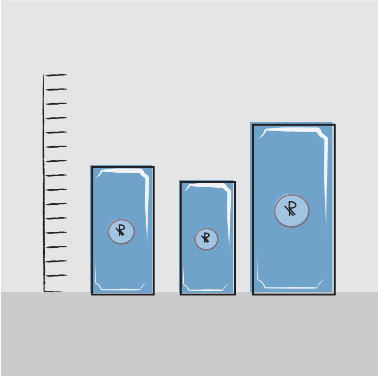
عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين ميعاد السداد.

١.٠٨ الرافعة التشغيلية Operating Leverage :

تمثل مدى اعتماد الشركة على التكاليف الثابتة في عملياتها، فكلما زاد الاعتماد على التكاليف الثابتة في عمليات الشركة كلما وصفت الشركة بأن لها رافعة تشغيلية عالية، وبالتالي زادت مخاطر عملياتها.

١.٠٩ الرافعة المالية Financial Leverage :

تمثل مدى اعتماد الشركة في تشكيل هيكل رأس مالها على مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة كالقروض والسندات والأسهم الممتازة، وكلما زادت نسبة هذه العناصر من مجموع هيكل رأس مال الشركة وصفت الشركة بأن لها رافعة تمويلية عالية، وبالتالي زادت مخاطر تمويلها.



١.١٠ تكلفة المبيعات :

تكلفة المبيعات هي كافة التكاليف المباشرة التي تتكبدها الشركة في عملية الإنتاج أو شراء البضائع أو الخدمات التي تبيعها الشركة. و يمكن أن تتضمن هذه النفقات على سبيل المثال مصاريف الإنتاج والتسويق ورواتب الموظفين وغيرها.

١.١١ التقرير المالي السنوي :

هو التقرير الذي يتوجب على كل شركة مساهمة عامة أن تزود به مساهميها كل عام. ويتضمن قائمتي المركز المالي والدخل والأرباح المبقاة والتدفقات النقدية. ولا يقتصر التقرير المالي السنوي على التفاصيل المالية فحسب بل يشمل معلومات عامة عن الشركة.

١.١٢ حقوق المساهمين :

هي صافي الاصول التي تنتج من استبعاد إجمالي الخصوم من إجمالي الأصول. وتشمل حقوق المساهمين رأس

المال المدفوع والأرباح المبقاة وجميع الاحتياطيات التي تنشئها الشركة المساهمة.

١١٣. النفقات :

هي المصاريف التي تتحملها الشركة خلال مزاولتها نشاطها التجاري، وتنقسم إلى مصاريف أو نفقات ايرادات ومصاريف أو نفقات رأسمالية. وتشمل المصاريف الايرادية : النفقات التي تتكبدها الشركة خلال الفترة المحاسبية. أما النفقات (المصاريف) الرأسمالية فتشمل : النفقات التي يمتد أثرها لأكثر من فترة محاسبية.

١١٤. الإحتياطي القانوني :

هو الاحتياطي الإجباري، الذي يتقرر اقتطاعه سنوياً بموجب قانون الشركات بنسبة معينة من الارباح الصافية قبل الضريبة إن وجدت، مالم يحدد نظام الاساسي للشركة نسبة أكبر.

١١٥. الإحتياطي الاختياري (العام) :

هو ذلك المبلغ الذي تقرر الجمعية العمومية للشركة اقتطاعه سنوياً كجزء من الأرباح الصافية قبل الضريبة إن وجدت.

مصطلحات تتعلق بالمؤشرات المالية

١١٦. العائد على حقوق المساهمين :

تقيس هذه النسبة معدل العائد على استثمارات الملاك المتمثلة في حقوق الملكية، ويحسب هذا المؤشر بقسمة صافي الربح (صافي الدخل) على مجموع حقوق الملكية.

١١٧. الوسيط المالي :

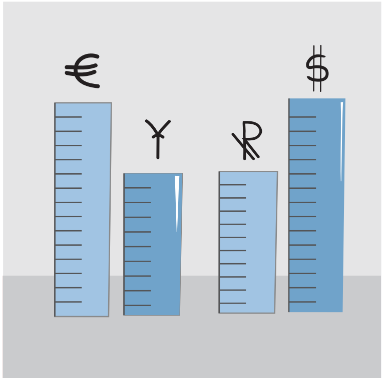
طرف يتعامل مع طلبات البيع والشراء للمستثمرين مقابل عمولة خدمة، والوسيط المتخصص في الأسهم والسندات يعمل كوكيل وساطة نيابة عن العميل.

١١٨. نشرة الاكتتاب التفصيلية :

هي عبارة عن نشرة تصدرها الشركة المصدرة قبل طرح الأوراق المالية الجديدة للاكتتاب، وتتضمن نشرة الاكتتاب أحكام وشروط الطرح بالإضافة إلى معلومات تفصيلية لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

١١٩. الأشخاص المرخص لهم :

هم أشخاص مرخص لهم من طرف هيئة السوق المالية لمزاولة أعمال الأوراق المالية.



١٢٠. نسبة الاقتراض (المديونية) :

تعتبر هذه النسبة مؤشرا لقياس نسبة الخصوم بنوعيها المتداولة وغير المتداولة إلى إجمالي الاصول، وتبين هذه النسبة مدى اعتماد الشركة في تمويل أصولها على القروض.

١٢١. نسبة الأرباح الموزعة للسهم إلى سعر السهم (غلة الأرباح) :

تقيس هذه النسبة ربحية السهم الواحد الموزعة إلى سعره في السوق، وتحسب هذه النسبة بقسمة الأرباح الموزعة أو المقرر توزيعها للسهم الواحد على سعر السهم في السوق.

١٢٢. ربحية السهم الواحد (EPs) :

نصيب السهم العادي من الأرباح، ويحسب كما يلي: صافي الربح (صافي الدخل) مقسوما على عدد الأسهم العادية القائمة.

١٢٣. نسبة السعر إلى العائد (مضاعف/ مكرر الربحية) :

يطلق على هذه النسبة مضاعف الربحية أو مكرر الربحية، وتقاس بقسمة سعر السهم في السوق (عادة سعر الإقفال) على ربحية السهم من إثني عشرة شهراً السابقة.

١٢٤. العائد على الأصول (ROA) :

يقيس العائد الذي تحقق من استخدام إجمالي أصول الشركة، ويحسب بقسمة صافي الأرباح على إجمالي الموجودات.

١٢٥. تغير السعر بالريال :

فرق سعر الورقة المالية بين فترتين زمنيتين، مثال: تغير سعر سهم شركة ما خلال يوم تداول يساوي الفرق بين سعر إغلاقة وسعر إفتتاحه.

١٢٦. تغير السعر المئوي :

يقصد به نسبة تغير سعر الورقة المالية بين فترتين زمنيتين. ويتم حسابه كمايلي: (تغير السعر بين الفترتين / سعر الفترة الأساس) X ١٠٠

١٢٧. الفائدة المركبة :

هي الفائدة التي يتم احتسابها بشكل تراكمي بحيث تتزايد قيمتها بمرور السنوات ، ويتم احتسابها بناءاً على

إجمالي المبلغ الذي يمثل أصل المبلغ المستثمر مضافاً إليه الفوائد المكتسبة سابقاً.

١٢٨. قيمة التداول (ريال) R.s (Trading Value) :

إجمالي قيمة الأسهم التي تم تداولها خلال فترة محددة لورقة مالية محددة أو لمجمل السوق.

١٢٩. عدد الصفقات المنفذة Number of Executed Deals :

مجموع الصفقات التي تم تنفيذها خلال فترة معينة.

١٣٠. القيمة السوقية الإجمالية للشركة Total Market Value :

تحسب بضرب عدد الأوراق المالية المصدرة في سعر السوق في نهاية فترة محددة.

١٣١. القيمة السوقية النسبية (٪) Market Value

تحسب بقسمة القيمة السوقية الإجمالية للشركة على القيمة السوقية الإجمالية لجميع الشركات المدرجة مضروباً في المئة.

١٣٢. معدل دروان الأسهم turnover Ratio

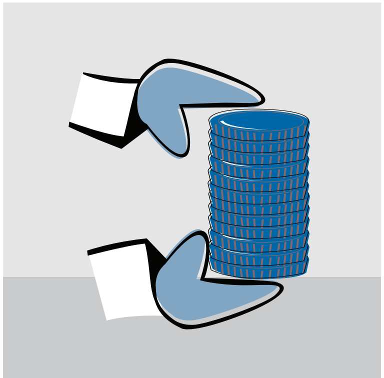
معدل دوران الأسهم = (قيمة الأسهم المتداولة للشركة خلال الفترة / القيمة السوقية الإجمالية للشركة) X ١٠٠

١٣٣. نسبة التداول الحر :

هي نسبة أسهم الشركة المتاحة للتداول للجمهور.

١٣٤. نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (مرة) Price / Book Value Ratio :

وهي تقيس العلاوة التي يدفعها المستثمر للسهم العادي لشركة ما فوق قيمتها الدفترية. وتحسب بقسمة القيمة السوقية للشركة على القيمة الدفترية للشركة.



١٣٥. العائد على الاستثمار (الاوراق المالية) :

ينقسم العائد على الاستثمار في الأوراق الماليه إلى عائد دخل وعائد رأسمالي. اما العائد الرأسمالي فيحسب

بقسمة الارباح المتحققة من بيع الورقة المالية على حجم المبالغ المستثمرة.

أما عائد الدخل على الورقة المالية فهو العائد الذي يجنيه المستثمر في شكل أرباح موزعة (الأسهم) أو فائدة مستلمة (السندات).

مصطلحات أخرى

١٣٦. معلومات الاقتصاد الكلي :

هي المعلومات التي تعكس الوضع الكلي للاقتصاد المحلي، أو المعلومات التي تغطي الاقتصاد العالمي. شاملاً ذلك المعلومات والبيانات التي تتناول الأحداث الدولية أو الشؤون السياسية في أحد البلدان.

١٣٧. المعلومات الاقتصادية الجزئية :

تغطي هذه المعلومات الجوانب الاقتصادية والمالية المتعلقة بقطاع أو شركة معينه. وعادةً ماينحصر تأثير هذه المعلومات في القطاع أو الشركة نفسها. ومن الأمثلة على هذا النوع من المعلومات الأخبار عن الاندماج بين شركتين، أو إدخال إحدى الشركات لأحد المنتجات أو التقنيات الجديدة، ونحو ذلك.

١٣٨. الرمز Symbol :

اختصار اسم الشركة المساهمة العامة المدرجة والمعتمد من قبل الجهة المنظمة للتداول.

١٣٩. إجمالي الناتج المحلي :

إجمالي الناتج المحلي هو إجمالي القيمة النقدية لكل ما ينتج في الاقتصاد المحلي من سلع وخدمات خلال فترة زمنية محددة. ويتكون الناتج المحلي من الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص والنفقات الحكومية وصافي الصادرات.

١٤٠. تقييم الأصول (الاستثمار)

تقييم الأصول عبارة عن عملية تقدير لقيمة الأصل أو الاستثمار أو الورقة المالية، ويستخدم في عملية التقييم البيانات الأساسية للأصل أو الاستثمار الذي يراد تقييمه مثل: تدفقات الأصل النقدية المستقبلية، ومعدلات الخصم السائدة، وأي بيانات تؤثر على التدفقات النقدية من الأصل الذي يراد تقييمه.

١٤١. إعادة توزيع أصول المحفظة :

يعني إعادة التوزيع إحداث تغييرات في تشكيلة المحفظة الاستثمارية، إما بإضافة استثمارات جديدة توافق أهداف المستثمر، أو بتغيير استثمارات المحفظة بسبب تغير أهداف المستثمر أو مستوى مخاطرته أو الفترة الزمنية المتاحة له.

١٤٢. الاندماج :

هو عبارة عن عملية دمج لشركتين أو أكثر تحل بموجبه الشركات الداخلة في العملية وتؤسس شركة جديدة.

١٤٣. الاستحواذ :

هو عملية ضم شركتين أو أكثر، يترتب عليه زوال كل الشركات الداخلة في العملية قانونيا باستثناء الشركة التي قامت بعملية الاستحواذ التي تظل قائمة باسمها وكيانها القانوني الأصلي.

١٤٤. الإفصاح الكامل :

يعني مبدأ الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة وشاملة بحيث تشتمل على كافة المعلومات اللازمة والمطلوبة لترشيد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات.



١٤٥. الشركة القابضة :

هي الشركة الأم التي تمتلك حصة مسيطرة في شركة تابعة مما يتيح لها حق التصويت والسيطرة على عمليات الشركة التابعة.

١٤٦. حوكمة الشركات :

يقصد بحوكمة الشركات ذلك النظام الذي يحدّد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف كمجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة.

١٤٧. التضخم :

التضخم هو الإرتفاع المتواصل في المستوى العام في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة. ويؤدي التضخم إلى تدهور القوة الشرائية لأفراد المجتمع.

١٤٨. القطاع :

يطلق القطاع على مجموعة الشركات التي تعمل في مجال أو نشاط واحد. ويجري عادةً قياس أداء سهم شركة من الشركات نسبةً إلى متوسط الأداء العام لشركات القطاع، وذلك بهدف مقارنة أداء السهم بالأسهم المماثلة في نفس القطاع.

١٤٩. المخاطرة :

تعرف المخاطرة بأنها التذبذب في العوائد والأرباح والذي قد يشمل الخسارة. وتحمل الاستثمارات نسباً متفاوتة من المخاطر. وبشكل عام، كلما زادت مستويات المخاطرة زاد معها إحتمال تحقيق عوائد أعلى. وتحدد درجة تحمل الفرد للمخاطرة مستوى المخاطر التي يرغب في تحملها أخذاً في الاعتبار أهدافه الاستثمارية والفترة الزمنية المقررة للاستثمار.